«الميثاق» تنشر نص قانون الحصانة

القانون من أعمال السيادة ولايجوز إلغاؤه أو الطعن فيه

يمنح الرئيس ومن عمل معه حصانة من الملاحقة القضائية والقانونية

< أقر مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع قانون بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية المقدّم من الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية.

وأحال مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه، وكلّف بهذا الخصوص وزير مجلسي النواب والشورى ووزير الشئون القانونية بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية لإصدار القانون.

وفيما يلي نص مشروع القانون:-

"مشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٢ بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية

باسم الشعب:

نائب رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية.

واستناداً إلى ما ورد في البند ثالثاً من مبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أوجب على مجلس النواب بما فيهم المعارضة أن يقر القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية لرئيس الجمهورية ومن عملوا معه خلال فترة حكمه وعلى الفقرة التاسعة من الآلية التنفيذية للمبادرة التي أوجبت على الأطراف اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعتين في مدينة الرياض بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١١ برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ووزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسفير الاتحاد الأوروبي المعتمدين في اليمن، وسفير الولايات المتحدة الامريكية في الرياض والامين العام لمجلس التعاون الخليجي وممثل الامين العام للامم المتحدة السيد جمال بن عمر.

واستنادا الى ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١١ في فقراته الرابعة التي دعت كافة الأطراف في اليمن إلى الإلتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي.

وحرصاً على أن يساهم كل أبناء الشعب اليمني في مسيرة البناء والتنمية.

واحتواء للآثار التي نتجت عن الأزمة الداخلية التي حدثت الفترة الماضية وما نتج عنها.

وتجسيداً لروح التسامح الأصيلة في عقل وضمير الشعب اليمني.

ونظراً لمقتضيات المصلحة الوطنية وبعد موافقة مجلس النواب.

أصدرنا القانون التالي نصه:

مادة (١) يمنح الأخ/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - ومن عمل معه في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية خلال فترة حكمه حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.

مادة (٢) يعتبر هذا القانون من أعمال السيادة ولا يجوز إلغاؤه أو الطعن فيه.

مادة (٣) تسري احكام هذا القانون على الأفعال الواقعة قبل صدوره، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - صنعاء

بتاريخ

الموافق

عبدربه منصور هادي

نائب رئيس الجمهورية"

هذا وقد أحال مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه.

وكلف بهذا الخصوص وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى ووزير الشئون القانونية متابعة استكمال الإجراءات الدستورية لإصدار القانون.

الجندي:المؤتمر بحاجة الى التعامل بحزم لمواجهة الإقصاء والتهميش

المؤتمر والتحالف يرفضان العمراني كناطق رسمي

قال الاستاذ عبده الجندي الناطق الرسمي للمؤتمر الشعبي العام وحلفاءه: أن فكرة سفر فخامة الرئيس التي كانت محددة لفترة مؤقتة باتت اليوم مستبعدة لأن ذلك سيكون نزولاً عند رغبة هيئات وقيادات المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه الذين أكدوا اليوم أن بقاء فخامة الرئيس في اليمن يعد عاملاً مساعداً على إنجاح المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وأكد الجندي في المؤتمر الصحفي الذي عقده الابعاء الماضي : إن الرئيس سيبقى في اليمن ليرأس الحملة الانتخابية لعبدربه منصور هادي المرشح التوافقي لرئاسة الجمهورية، فيما سيكون عبده الجندي ضمن الحملة الانتخابية له.

واشار الجندي إلى أن الجميع يسعى باتجاه أن يكون عبدربه منصور هادي هو الرئيس الانتقالي القادم لليمن لكنه اعتبر في نفس الوقت أن هادي مازال بحاجة إلى قليل من الحزم تجاه من يمارس اليوم سياسة الإقصاء والتهميش ويرفض رفع المسلحين وإزالة المتارس والحواجز من شوارع العاصمة وبعض المحافظات.وانتقد الجندي سياسة الإقصاء والتهميش وبعض التصرفات الأخرى الشمولية التي يمارسها وزير الإعلام علي العمراني.

وقال: ليس من حقه أن يصدر توجيهات إلى القنوات الفضائية الرسمية بعدم الحضور لمؤتمري الصحفي وتغطيته كوني مازلت شريكا له في العمل من خلال منصبي كنائب لوزير الإعلام.

وتابع الجندي قائلاً أوامر الوزير العمراني عندما تمشي على قناة اليمن وسبأ والصحف الرسمية ولا تمشي أوامري بالرغم من أني نائب وزير ومعين بقرار جمهوري كماهو وزير معين بقرار جمهوري.

وأضاف: إن الوزير العمراني لا يستطيع أن يكون ناطقاً رسمياً للحكومة كونها حكومة وفاق وطني.

وخاطب: أتمنى أن لا يكون العمراني كعنتر بن شداد على خطابات فخامة الرئيس كونه لا يزال رئيساً للبلاد حتى إجراء الانتخابات الرئاسية ولا يحق له أن يحذف خطابات الرئيس. مشيراً إلى وجود سلسلة من الإجراءات التي اتخذها العمراني وهي ليست مبشرة بالأمل.

وطالب الجندي بسرعة عودة الزميل علي الرعوي إلى عمله كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، وقال: علينا ان نبتعد عن مثل هذه الأساليب التي لا تخدم حكومة الوفاق الوطني،

واضاف: نحن مع عودة الكوادر التي فصلت إلى أعمالها.

لافتاً إلى أن المؤتمر الشعبي العام يمتلك المئات من القيادات والكوادر الإعلامية ولو أراد العمل بالمثل في سياسة الإقصاء والتهميش والمظاهرات لما جلس العمراني وغيره في وزارته حتى نصف ساعة.

وطالب الجندي اللجنة العسكرية بأن تخرج القوات المسلحة من عدن تماماً وقبل ذلك إخراج المسلحين المدنيين من المدن لاننا نريد مدن بلا سلاح ونريد شوارع آمنه ومفتوحة.

وقال: علينا فعلاً أن نخرج المسلحين من المدن إخراج حقيقي وليس نوع من أنواع الغلاط. مشيراً إلى استمرارية وجود المسلحين في معظم شوارع محافظة تعز.

وكشف ناطق المؤتمر واحزاب التحالف الرسمي عن (٣٧) ضابطاً وجندي مختطفين في محافظة تعز ولا تعرف عنهم أسرهم شيئا، بالإضافة إلى عدد آخر من المدنيين أيضا.داعياً في الوقت نفسه اللجنة العسكرية إلى أن تسعى للبحث عن المفقودين وسرعة إطلاق سراحهم.

وتطرق الجندي إلى ما يحدث في محافظة عمران من احتلال الكثير من شوارع المحافظة ومصنع عمران بالدبابات والمدرعات من قبل عناصر تابعة للفرقة الأولى مدرع بقيادة حميد القشيبي.

وقال: يجب أن توجه اللجنة العسكرية تلك الجماعات بسرعة سحب الدبابات والمدرعات من مصنع اسمنت عمران الذي يتكبد خسائر تقدر بـ ٤٠ مليون ريال نتيجة لتعطيل تلك الجماعات للمصنع.وقال: يجب أن يكون للجنة العسكرية مواقف واضحة وأن تقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

وجدد الجندي التزام المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بتنفيذ كل بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وطالب حكومة الوفاق الوطني بأن تجعل الاقتصاد أولاً وبعده السياسة، وقال: أمام حكومة الوفاق مهام جسيمة لا مفر لها والشعب اليمني يئن أنين المحتاجين. مشيراً إلى أن المؤتمر وحلفاؤه ملتزمون ببرنامج حكومة الوفاق ، و قال إن رؤية المؤتمر هي الدفع نحو تعزيز الاقتصاد الوطني.

جمود الإعلام الرسمي

حالة الجمود والتقوقع الراهنة التي يعيشها الاعلام الرسمي وبالأخص القنوات التلفزيونية كنتيجة طبيعية للاجراءات التي اتخذها معالي وزير الاعلام -للأسف الشديد-تظل أي هذه الحالة بعيدة عن اهتمام الصحافة التي طالما ظلت تشكو كثيراً من الاعلام الرسمي وطالبت بضرورة تحييده عن كافة التأثيرات الحزبية وطالبت غير مرة بأن يظل معبراً عن رأي وتطلعات وآمال رجل الشارع اليمني بحيث يكون أبوابه مشرعة لكافة الآراء وبالتالي يقدم الصورة الكاملة لطبيعة الزخم الشعبي ومشاركته الفاعلة في الحياة اليمنية.

هذه المطالبات لاريب سرعان ما وجدناها تتبخر وتصبح شيئاً .من الماضي، في الوقت الذي اصبحت حقيبة وزارة الاعلام بيد المعارضة سابقاً، وذلك على عكس ما كان يتوقع الناس ان تشهد الحياة الاعلامية زخماً جديداً على كافة جوانب العملية الاعلامية حتى يدللوا بهذا التجديد مصداقية شكواهم من الاعلام الرسمي، وقدرتهم على ايجاد اعلام رسمي اكثر التزاماً بمثل وقيم المهنية المرتكزة على الرأي والرأي الآخر والتعاطي المسئول والمقتدر مع مختلف القضايا اليمنية بما يعزز من تنمية وترسيخ وتجذير الوعي لدى الجماهير.

يحيى علي نوري

لكن شيئاً من هذا لم يحدث، وانما للاسف الشديد تراجع كبير على مستوى الأداء الاعلامي حيث جمدت البرامج الحوارية والتفاعلية بصورة فجة لاتعكس اي روح مهنية مسئولة لدى متخذي قرار التجميد، بل تعكس حالة انتقام من هذه البرامج ومعديها ومقدميها.. وهذا أمر لا نقوله من باب التجني على أحد بل تؤكده المبررات التي حاول تسويقها اصحاب قرار التجميد وهي مبررات واهية ولاعلاقة لها بالمهنية وقيمها ومثلها.

مهما كانت الملاحظات التي رصدوها على هذه البرامج، إلا أنها لاتعطيهم الحق في تجميدها وخاصة انها برامج قادرة على استيعاب التطوير والتحديث ان كانت لديهم افكار تطويرية بالصورة التي تخلق لدى هذه البرامج المزيد من الفاعلية والتأثير الاتصالي والارتكاز على الرأي والرأي الآخر بما يتفق مع عظمة الممارسة الديمقراطية التي تعيشها البلاد.

أما ان يتم الاكتفاء بتجميد هذه البرامج فان ذلك لا تفسير له سوى معاقبة هذه البرامج والعاملين فيها وكذا افراغ القنوات الاعلامية الرسمية من رسالتها الوطنية، وتلك جريمة ليس في حق هذه القنوات فحسب وانما في حق الشعب صاحب المصلحة الاولى من هذه القنوات التي يدعمها من قوته.

وخلاصة.. ان استمرار حالة الجمود والتقوقع والانزواء للقنوات التلفزيونية الرسمية لن يخدم إلا اهدافا واجندة حزبية ضيقة تخشى الرأي والرأي الآخر وقررت اعفاء نفسها من هذه المهمة وفضلت ان تركز كل جهودها في ممارسة اعلام المزايدة والمناكفة السياسية عبر قنوات مأزومة متجردة تماماً من الرأي والرأي الآخر وغارقة في مستنقع المكايدة.. وان حالاً كهذا لن يستمر خاصة وان الرأي العام قد استوعب تماماً زيف شكوى المعارضة سابقاً على الإعلام الرسمي وهو زيف يمثل أنموذجاً حياً لقضايا عدة كانت المعارضة سابقاً ومازالت تشكو منها كاسلوب للمزايدة السياسية والاعلامية لإستعطاف الرأي العام.

الحكيمي: أنجزنا أكثر من ٧٠٪ من الاستعدادات للانتخابات

كتب بليغ الحطابي

تتواصل عملية التهيئة والإعداد لإنجاز الاستحقاق الانتخابي المقبل «الانتخابات الرئاسية المبكرة» المحدد اجراؤها ٢١ فبراير المقبل.. وتحرص اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بكل قطاعاتها على إنجاح هذا الاستحقاق الديمقراطي بكل شفافية ونزاهة وحيادية ومهنية وفقاً للمبادئ والاهداف التي شكلت على أساسها اللجنة من منتسبي السلطة القضائية.. وأقرت لجنة الانتخابات عدداً من الخطط والبرامج الهادفة في إطار المهام والمسؤوليات المناطة بها لإنجاح الانتخابات المقبلة.. كما يتم استكمال عدد من الوثائق الطباعية.

وقال رئيس لجنة الانتخابات القاضي محمد حسين الحكيمي إن اللجنة انجزت ما يزيد عن ٧٠٪ من المهام والإجراءات الخاصة بالاستحقاق القادم سواءً على صعيد توفير الوثائق والوسائل والمستلزمات الانتخابية والارشادات التنفيذية للجان الانتخابية وتأمينها أو ما يتعلق بخطة التوعية وحشد الناخبين ليوم الاقتراع وإحداث زخم ديمقراطي واسع وضمان عملية رقابية واضحة وشفافة لهذا الحدث الذي يضاف الى رصيد بلادنا الديمقراطية.

وأوضح القاضي الحكيمي بأن اللجنة استكملت عملية الترتيب لاستقبال

اللجان الانتخابية (الاشرافية والاصلية) وسيتم نشرها في الصحف الرسمية يوم غدٍ الثلاثاء.. وفقاً للكشوفات المرفوعة والمعتمدة من الاحزاب والتنظيمات السياسية «المؤتمر ا لشعبي وحلفاؤه، والمشترك وشركاؤه.. واضاف بأنه سيتم استقبالها الى العاصمة صنعاء لتدريبها وتأهيلها بما يمكنها من أداء مهامها و واجباتها بكل شفافية ومسؤولية لإنجاح هذا الاستحقاق.. وأشار الى طباعة وتجهيز سجل الناخبين المصور وسجل النشر الآلي والجداول الانتخابية على مستوى كل صندوق .. كما يجري عمل ربط آلي بين اللجان الاضافية على مستوى كل محافظة بمركز المعلومات بغرض التسهيل من إجراءات العملية وشفافيتها.

وقال رئيس لجنة الانتخابات إن الاستحقاق القادم «الإنتخابات الرئاسية المبكرة» تشكل عبئاً على اللجنة من حيث حشد وتوعية الناخبين لممارسة حقهم الانتخابي في ظل مرشح توافقي وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وما اتفقت عليه الاحزاب السياسية وخلق حالة من الزخم الديمقراطي والانتخابي الذي يلبي تطلعات وطموحات العملية الديمقراطية ويدعم مسيرتها في البلاد.

ودعا الحكيمي الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية والحقوقية الى استشعار مسؤولياتها والعمل الى جانب اللجنة ومساندتها لتحقيق ذلك الهدف وخلق ثقافة انتخابية ووعي مجتمعي تجاه ممارسة كل من بلغ السن القانونية (١٨) عاماً حقه في الانتخاب والمشاركة الفاعلة في الاستحقاقات المختلفة.

ولفت القاضي محمد حسين الحكيمي الى حرص لجنة الانتخابات على إنجاح هذا الاستحقاق بضمان رقابة شعبية ومدنية وإعلامية ودولية فاعلة وناجحة وإتاحة الفرصة أمام مختلف القوى الحزبية والسياسية على الاسهام والمشاركة في هذا الحدث عبر تمكينها من الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بهذه العملية.. مؤكداً أن اللجنة تعمل بكل شفافية وملفاتها مفتوحة للجميع وليس لديها أي تحفظ.

ونوه الحكيمي بأنه تم تشكيل لجان انتخابية خاصة باستقبال من بلغوا السن القانونية ممن يحق لهم التصويت ومن يتواجدون في غير مراكزهم الانتخابية .. كما تم تشكيل لجان أخرى بالنازحين وفقاً للاماكن المحددة والكشوفات المرفوعة من الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين.

وأشاد الحكيمي في ختام تصريحه بجهود ودعم الاشقاء والاصدقاء لإخراج اليمن من الأزمة من خلال ما تضمنته المبادرة الخليجية والحرص على تنفيذها من الاطراف المعنية.